مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

أيار/مايو 2015

OCHA

القضايا الرئيسية:

- أكثر من 12,500 وحدة سكنية دمرت بالكامل وما يقرب من 6,500 وحدة لحقت بها أضرار بالغة في قطاع غزة خلال الأعمال القتالية في صيف 2014، وفقا لأحدث تقييمات للأضرار.
- قلق إزاء الظروف المعيشية المتردية لحوالي 100,000 نازح ، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى فئات ضعيفة.
- موسم حصاد ناجح لفصل الربيع في المنطقة المقيد الوصول إليها في شمال غزة، بعد تدخلات للاستصلاح.
- استأنف الجيش الإسرائيلي تدريبات عسكرية في شمال غور الأردن، مما أدى إلى تهجير أربعة تجمّعات رعوية بشكل مؤقت.

أبرز الأرقام في نيسان/أبريل 2015

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	1
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	271
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	22
مهجرون في الضفة الغربية	0

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2015

705 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 31.9% من التمويل

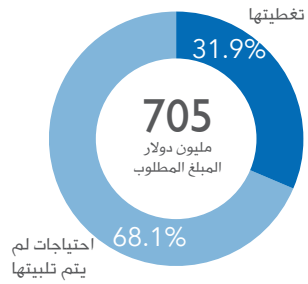

نظرة عامة
المساءلة بشأن انتهاكات القانون الدولي: أولوية حيوية

كان الدمار الذي حلّ بالمناطق السكنية في أنحاء قطاع غزة والتهجير الجماعي الناجم عنه خلال الأعمال القتالية في صيف عام 2014 لا مثيل له. وتشير أحدث الأرقام التي بينتها تقييمات الأضرار التي أجرتها الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 12,500 وحدة سكنية في أنحاء قطاع غزة دمرت بالكامل وما يقرب من 6,500 وحدة لحقت بها أضرار جسيمة. وتضرر ما يقرب من 150,000 وحدة أخرى إلى حد ما، ولكنها لا تزال صالحة للسكن.

ونظراً لبطء مسار عملية إعادة الإعمار، لا يزال حوالي 100,000 شخص مهجرين ويقيمون حالياً لدى أسر مضيفة، أو في شقق مستأجرة، أو في وحدات جاهزة، أو في خيام وملاجئ مؤقتة، أو بين أنقاض منازلهم السابقة. وتستمر أوضاعهم المعيشية تثير سلسلة من المخاوف المتعلقة بالحماية، بما في ذلك الاكتظاظ، والوصول المحدود إلى الخدمات الأساسية، وانعدام الخصوصية، والتوترات

محتويات التقرير

أحدث تقييمات الأضرار تكشف أن 12,500 وحدة سكنية دمرت خلال الأعمال القتالية في الصيف في غزة..... 3

تحديات ناتجة عن التهجير طويل المدى: حلول مأوى مؤقتة للنازحين في بيت حانون..... 4

أم الناصر: فرص «لإعادة البناء بشكل أفضل» في المناطق المقيد الوصول إليها، قطاع غزة..... 8

أكثر من 50 أسرة فلسطينية هُجرت مؤقتا أثناء تدريب عسكري إسرائيلي ضخم في غور الأردن..... 11

انخفاض آخر في عمليات الهدم والتهجير المتعلق بها في المنطقة (ج) والقدس الشرقية..... 13

نازحون يعيشون في مأوى مؤقت قرب منازلهم المدمرة، بيت حانون

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

مع التجمّعات المضيفة، والمخاطر الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة، والتعرض لظروف الطقس القاسية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم حالة الضعف لبعض الفئات، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، وهو مصدر قلق بارز في هذا العدد من نشرة الشؤون الإنسانية.

في أواخر حزيران/يونيو، أصدرت اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق التي عينها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق فيما يشتبه بأنه انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في سياق أحداث صيف 2014 في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية، وإسرائيل، تقريرها. وقد نسبت اللجنة الحجم الهائل لتدمير المنازل في قطاع غزة إلى ممارسات مختلفة تم اتباعها خلال الأعمال القتالية، بما في ذلك سياسة إسرائيل في استهداف المباني السكنية بالضربات الجوية؛ واستخدام إسرائيل للقصف المدفعي للأحياء السكنية؛ وشن الفصائل الفلسطينية المسلحة هجمات بالقرب مناطق مكتظة بالسكان أو من داخلها. ووجدت اللجنة في حوادث متعددة تتعلق بهذه الممارسات، أدلة موثوق بها على انتهاكات لمبادئ التمييز والتناسب والتحذير من الهجمات بموجب القانون الدولي الإنساني، ويمكن أن تشكل هذه الانتهاكات جرائم حرب.

وجدت اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق أدلة موثوق بها على انتهاكات لمبادئ التمييز والتناسب والتحذير من الهجمات بموجب القانون الدولي الإنساني، ويمكن أن تشكل هذه الانتهاكات جرائم حرب.

أدت الأعمال القتالية أيضا إلى أضرار جسيمة في الممتلكات الزراعية. ويعتبر تجمّع أم الناصر البدوي، الواقع في المنطقة المقيد الوصول إليها بالقرب من السياج الحدودي في غزة، واحداً من هذه التجمّعات التي تضررت. وبالرغم من الحجم الكبير للضرر والقيود المستمرة على الوصول، فقد مكّن الدعم الذي تقدمه الوكالات الإنسانية والإنمائية والجهات المانحة المزارعين المحليين من استكمال موسم حصاد ناجح لفصل الربيع.

إن تدمير الممتلكات المدنية وتهجير الناس، رغم أنه في سياق ونطاق مختلف، تبقى مخاوف مستمرة في الضفة الغربية. وكان هناك انخفاض، للشهر الثاني على التوالي في عدد المباني الفلسطينية التي هدمتها السلطات الإسرائيلية أو قامت بتفكيكها في المنطقة (ج) والقدس الشرقية بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء. غير أنّ الجيش الإسرائيلي استأنف التدريبات العسكرية في شمال غور الأردن خلال شهر أيار/مايو، مما أدى إلى تهجير مؤقت لأربعة تجمّعات رعوية تقع في «مناطق إطلاق نار» التي تبلغ مساحتها ما يقرب من 18 بالمائة من الضفة الغربية. يعطل هذا النوع من التهجير سبل العيش في التجمّع، وينشر الخوف بين الأطفال ويعيق الوصول إلى المدارس. وتعرضت بعض التجمّعات المحلية في هذه المنطقة للتهجير المؤقت أكثر من 20 مرة منذ عام 2012.

حثت اللجنة المستقلة جميع الأطراف المعنية «على اتخاذ خطوات فورية لضمان المساءلة، بما في ذلك الحق في الحصول على إجراءات قانونية فعالة للضحايا». ولكن، أشار التقرير أيضا إلى أن «الاستمرار في عدم تنفيذ التوصيات - التي وضعتها لجان التحقيق السابقة، وبعثات تقصي الحقائق، وهيئات معاهدات الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة الأمين العام ومفوضية حقوق الإنسان – هي السبب الأساسي للتكرار المنهجي للانتهاكات في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة».

عام بعد الأعمال القتالية عام 2014

شهد قطاع غزة في الفترة بين 7 تموز/يوليو و 26 آب/أغسطس أعنف تصعيد في العمليات الحربية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. ووفقاً لمجموعة الحماية، قتل ما مجموعه 2,251 فلسطينياً، من بينهم 1,462 مدنياً. وتم تهجير حوالي نصف مليون شخص في ذروة الأعمال القتالية، وبقي حوالي 100,000 شخص بلا مأوى. وأصيبت البنية التحتية العامة، بما في ذلك المرافق التعليمية والصحية، ومرافق المياه والصرف الصحي، بأضرار جسيمة. وبعد حوالي سنة واحدة، سيصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سلسلة من المقالات في النشرة الإنسانية لتسليط الضوء على الأثار الإنسانية المستمرة.

أحدث تقييمات الأضرار تكشف أن 12,500 وحدة سكنية دمرت خلال الأعمال القتالية في الصيف في غزة

بعد حوالي عام، لا يزال النازحون بانتظار حلول دائمة

وفقا لأحدث تقييم للأضرار الناجمة عن الأعمال القتالية في صيف 2014 في قطاع غزة، دمر ما يقرب من 12,576 وحدة سكنية بالكامل و6,455 وحدة سكنية لحقت بها أضرار جسيمة. وإجمالا، أصبح أكثر من 19,000 وحدة سكنية غير صالحة للسكن.[1] أدى ذلك إلى تهجير ما يقدر بنحو 100,000 نازح يقيمون حالياً لدى أسر مستضيفة، أو في شقق مستأجرة، أو في وحدات جاهزة، أو في ملاجئ مؤقتة، أو في منازلهم التي تضررت بشدة. وأُصيب ما يقرب من 150,000 وحدة إضافية بدرجات متفاوتة من الضرر، ولكنها بقيت صالحة للسكن. ووقع معظم الدمار والأضرار في محافظة غزة، يليها الشمال، وخان يونس، والمنطقة الوسطى ورفح، وأكثر من 80 بالمائة من الوحدات السكنية التي دمرت أو تضررت تخص اللاجئين.[2]

تم تصميم حلول مؤقتة لسد الفجوة بين المساعدة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار الدائمة. وتشمل هذه الحلول المساعدة النقدية لتغطية تكاليف المساكن الانتقالية، وتجهيز المباني التي استكمل إصلاحها جزئياً، والإقامة في مراكز جماعية، ومنازل جاهزة متنقلة وملاجئ مؤقتة. وقد تلقى ما يقرب من 15,200 أسرة المساعدة النقدية لتغطية تكاليف المساكن الانتقالية على شكل مخصصات للاستئجار أو بدل استضافة، ولكن 11,500 أسرة تلقت هذا النقد للاستئجار لمدة أربعة أشهر ولم تتلق سوى 3,750 أسرة هذا الدعم حتى نهاية عام 2015. وقدمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) حوالي 75 بالمائة من المساعدة للأسر الفلسطينية المتضررة، والباقي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،[3] ومنها ما يقرب من 11 مليون دولار أمريكي تم توفيرها للمساعدة النقدية لتغطية تكاليف المساكن الانتقالية.

يزيد العدد الإجمالي للأسر التي تتلقى مساعدات نقدية للمساكن المتضررة جزئيا عن 70,383 أسرة، وكلها تقريبا مقدمة من الأونروا. بالإضافة إلى ذلك، تلقت 2,208 أسرة مساعدات نقدية للمساكن التي لحقت بها أضرار جسيمة (1,841 أسرة حصلت على مساعدات من الأونروا؛ و367 حصلت على مساعدات قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وحوالي 216 مليون دولار أمريكي تم التعهد بها لتلبية جزء من 720 مليون دولار أمريكي المطلوبة لبرنامج الأونروا للمأوى في حالات الطوارئ، تاركة عجزا قدره 504 ملايين دولار أمريكي.[4]

شملت الحلول المؤقتة للنازحين، المساعدة النقدية لتغطية تكاليف المساكن الانتقالية، وتجهيز المباني التي استكمل إصلاحها جزئيا، والإقامة في مراكز جماعية، والمنازل المتنقلة الجاهزة والملاجئ مؤقتة.

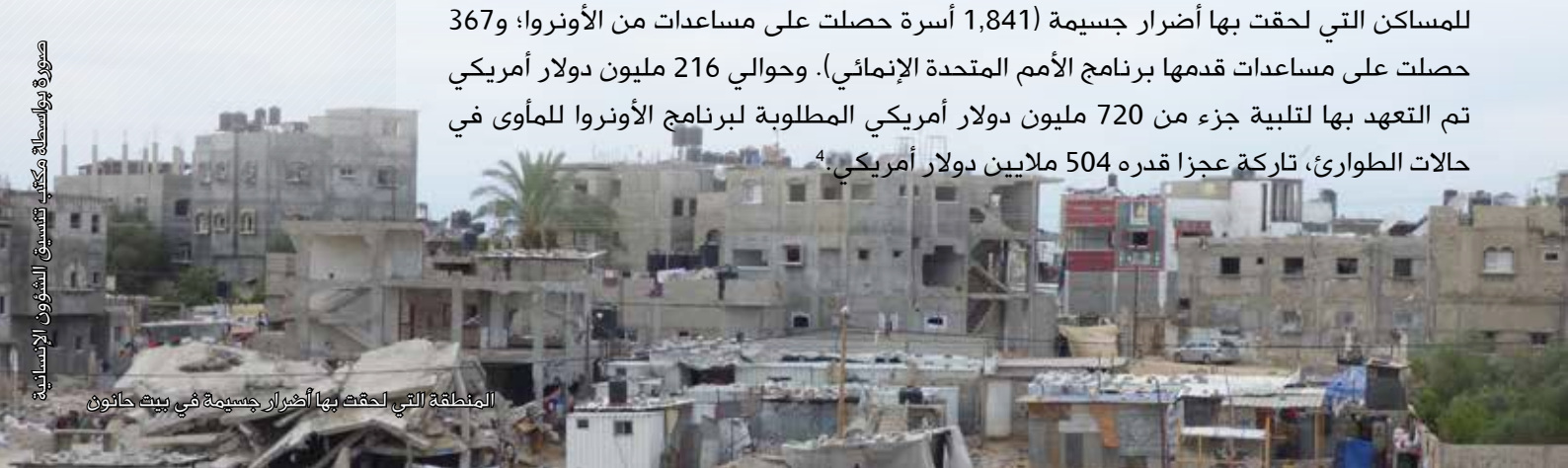

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

المنطقة التي لحقت بها أضرار جسيمة في بيت حانون

تقدر مجموعة المأوى أن أكثر من 122,000 وحدة سكنية[5] بحاجة إلى بناء لتلبية احتياجات السكن في قطاع غزة، بما في ذلك إعادة بناء المنازل المدمرة والتي لحقت بها أضرار جسيمة ولتلبية احتياجات النمو الطبيعي. تسمح آلية إعادة إعمار غزة، والتي يجري العمل بها منذ أيلول/سبتمبر 2014، للأسر التي تم تقييم منازلها بشراء مواد البناء المقيد دخولها من بائعين محددين من القطاع الخاص. واعتبارا من 17 حزيران/يونيو، تم تحديد 95,143 شخصاً يحتاجون للمواد اللازمة لترميم المأوى لشراء المواد بموجب آلية إعادة إعمار غزة. ومن هؤلاء الأشخاص، حصل أكثر من 90 بالمائة حتى الآن على كميات كاملة أو جزئية من مواد البناء المخصصة لهم. ولكن، بعد ما يقرب من سنة واحدة على الصراع الذي وقع في الصيف الماضي، لم يتم بناء ولو منزل واحد من المنازل التي دُمِرت بالكامل في غزة؛ ومن المتوقع أن تبدأ الأعمال الأولية على الأرض خلال النصف الثاني من 2015.

وحدات سكنية تضررت خلال الأعمال القتالية في عام 2014 بحسب المحافظة، نطاق الضرر ووضع الأسرة

	المدمر		متضرر بشدة		أضرار جسيمة		أضرار طفيفة	
	لاجئون	غير لاجئين	لاجئون	غير لاجئين	لاجئون	غير لاجئين	لاجئون	غير لاجئين
الشمال	2,872	448	1,702	303	980	267	25,054	9,815
غزة	1,755	2,100	1,080	829	664	1,578	28,531	6,908
الوسط	1,792	129	901	54	724	79	22,372	1,030
خان يونس	1,620	639	877	295	1,160	545	21,223	4,547
رفح	1,122	143	379	35	242	46	22,679	1,521
الإجمالي	**9,161**	**3,459**	**4,939**	**1,516**	**3770**	**2,515**	**119,859**	**23,821**
المجموع الإجمالي	**12,620**		**6,455**		**6,285**		**143,680**	

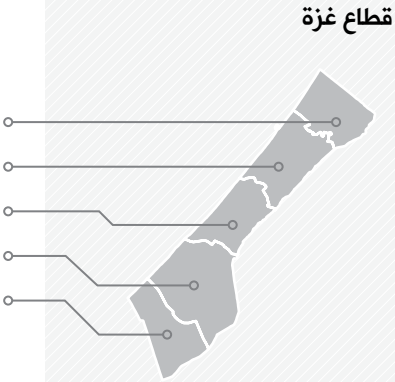

المصدر: مجموعة المأوى، فلسطين، ورقة حقائق، أيار/مايو 2015

ساهم بمحتوى هذه المادة فريق التهجير في المناطق الحضرية خارج المخيمات التابع للمجلس النرويجي للاجئين [6]

تحديات ناتجة عن التهجير طويل المدى: حلول مأوى مؤقتة للنازحين في بيت حانون

بيت حانون، هي تجمّع فلسطيني يقع في شمال قطاع غزة، على مقربة من المنطقة المقيد الوصول إليها على طول السياج الحدودي مع إسرائيل (انظر الإطار الخاص بالمناطق المقيد الوصول إليها أدناه). لحقت ببيت حانون أضرار جسيمة خلال الأعمال القتالية في غزة في تموز/يوليو وآب/أغسطس . وتم تهجير ما يقرب من 3,600 أسرة نتيجة الأضرار أو التدمير الكامل لمنازلهم (1,466 منزلاً مدمراً و995 منزلاً أُصيب بأضرار بالغة)، أي ما يقرب من نصف سكان بيت حانون البالغ عددهم 50,000 نسمة. وجميع سكان بيت حانون لاجئون فلسطينيون.[7]

منذ وقف إطلاق النار في آب/أغسطس 2014، استقر النازحون في بيت حانون في الوحدات السكنية الجاهزة في موقعين مؤقتين للمهجرين: 89 أسرة في أرض تملكها البلدية و80 وحدة سكنية جاهزة أقيمت في محيط المنازل المدمرة. وآخرون تم إسكانهم مع عائلات مضيفة أو في مراكز الأونروا الجماعية. وبحلول منتصف حزيران/يونيو، أغلقت الوكالة الملجأ الأخير، بعد أن وجدت كل الأسر هناك، بمساعدة الوكالة أماكن إقامة بديلة، مما سمح للمباني المتضررة بأن تعاد إلى استخداماتها الأصلية، في المقام الأول كمدارس. وفي التقييمات التي قامت بها وزارة الأشغال العامة والإسكان، أشار النازحون إلى تفضيلهم للبقاء على مقربة من منازلهم التي تضررت أو

أشار النازحون إلى تفضيلهم للبقاء على مقربة من منازلهم التي تضررت أو دمرت حتى يكونوا قريبين من الأقارب، ومدارس الأطفال وغيرها من الخدمات المقدمة لتجمّعهم المحلي.

دمرت حتى يكونوا قريبين من الأقارب، ومدارس الأطفال وغيرها من الخدمات المقدمة لتجمّعهم المحلي. ويفضل النازحون أيضاً البقاء على مقربة من منزلهم ليستفيدوا من أي مساعدة ممكنة يتم تقديمها.

أنشئت لجنة للنازحين في بلدة بيت حانون في أعقاب الأعمال القتالية في الصيف على يد النازحين الذين يعتبرون من سكان بيت حانون، والممثلون المحليون ، بمن فيهم العاملون في البلدية وأعضاء منظمات التجمّع المحلي. تراقب اللجنة أوضاع النازحين وتشارك أيضا في التنسيق في حالات الطوارئ، بما في ذلك تنظيم المتطوعين للمساعدة في إجلاء السكان إلى أماكن آمنة، كما ظهر خلال العاصفة الشتوية.

تحديات تواجه تقديم الخدمات

تقدم بلدية بيت حانون بعض الخدمات الأساسية للنازحين ، بما في ذلك المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة. وتصدر البلدية أيضا رخص البناء وشهادات الأضرار على أساس تقييمات الأضرار الأولية. وكما هو الحال مع غيرهم من النازحين في جميع أنحاء غزة، يقدم عدد من الجهات الفاعلة الخدمات في بيت حانون بما في ذلك الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. وتشمل المساعدات الطرود الغذائية، ومواد غير غذائية ومساعدات نقدية لترميم المنازل. وقدمت بعض الجهات الفاعلة أيضا المال لفرص العمل، وإن كان ذلك لعدد محدود من الناس. ووفقاً للبلدية، تلقى حوالي 95 بالمائة من سكان بيت حانون النازحين إعانة للاستئجار من الأونروا بعد نحو أربعة أشهر من انتهاء الأعمال القتالية لمدة تصل إلى أربعة أشهر. وحتى الآن، لم يتلق غالبية النازحين أي دفعات أخرى على الرغم من احتياجاتهم المتزايدة.

يشكل انعدام المعلومات المتعلقة بالموقع الدقيق للنازحين وظروفهم على مستوى الأسرة تحديا مستمرا.

إحدى التحديات الأكبر التي تواجه النازحين هي محدودية المساكن المستأجرة، إلى جانب نقص الموارد اللازمة لدفع رسوم الإيجار نتيجة الانهيار الاقتصادي، والبطالة والحروب المتكررة. قادت الأونروا مشروعاً لاستكمال المباني الجاهزة جزئيا في 10 وحدات سكنية في بيت حانون للأسر النازحة من خلال منح المالكين دفعات تعادل سنتين من إعانة الاستئجار لإتمام بناء الوحدة السكنية.

ووفقا للبلدية، هناك تحديات أخرى تواجه النازحين ، بما في ذلك دفع الرسوم اللازمة لاستبدال وثائق ملكية الأراضي ورسوم الخدمات البلدية. وفضلاً عن ذلك، يواصل النازحون مواجهة مجموعة من التهديدات المتعلقة بالحماية، بما في ذلك الذخائر التي لم تنفجر وسط أنقاض المنازل المتضررة والمدمرة. وبتمويل من الولايات المتحدة، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً أزال حتى الآن حوالي 30 بالمائة من الكمية الهائلة من الأنقاض المتراكمة نتيجة للدمار الواسع النطاق في بيت حانون، رغم أن بعض النازحين أزالوا الأنقاض بأنفسهم بسبب التقدم البطيء في إزالة الأنقاض.

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

أماكن إيواء مؤقتة في خزاعة

المهجرون في وحدات سكنية جاهزة يعانون في حرارة الصيف

يؤدي ارتفاع درجات حرارة الصيف إلى تفاقم الوضع الخطير أصلا للنازحين في غزة. واستجابة لذلك، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق تقييم أولي متعدد القطاعات مع الشركاء في المجموعات في جميع أنحاء قطاع غزة خلال أيار/مايو لتقييم أوضاع النازحين في الوحدات السكنية الجاهزة في مواقع التهجير المؤقتة. وتشمل الاحتياجات الرئيسية التي تم تحديدها توفير ظل في هذه المواقع؛ وعزل المباني/والمنازل المتنقلة المؤقتة؛ وإمدادات أكثر استقرارا للكهرباء؛ والوصول المناسب لمياه الشرب، وتخزين المياه البديلة أو مرافق ضخمة لتخزين المياه؛ وثلاجات؛ وتبريد مساحات في المجتمع، بما في ذلك توفير مساحات يمكن فيها ضمان خصوصية النساء ويمكن للأطفال أن يدرسوا ويلعبوا فيها. وفي مواقع التهجير المؤقتة في بيت حانون، تم إدراج انعدام الخصوصية بين الوحدات السكنية، ومحدودية توفر مياه الشرب وارتفاع حرارة الصيف كتحديات رئيسية. وتطور المجموعات مجموعة من خطط الاستجابة المحددة وفقا للمجموعة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا التي تم تحديدها خلال التقييم لتنفيذها في الأسابيع القادمة.

استمرار الفجوات في المعلومات

لا يزال مقدمو الخدمات والبلدية يكافحون من أجل تحديد احتياجات النازحين بهدف تحسين تقديم الخدمات. ويشكل انعدام المعلومات المتعلقة بالموقع الدقيق للنازحين وأوضاعهم على مستوى الأسرة تحدياً مستمراً. وانعدام المعلومات عن الفئات الضعيفة يضر أيضا بقدرة المنظمات الإنسانية المستجيبة على تلبية احتياجات هؤلاء الأفراد. واستجابة لذلك، سيتم إطلاق مبادرة متعددة القطاعات (المجموعات، والوكالات، والسلطات، والبلديات والنازحون أنفسهم) لتحديد حالة الضعف للنازحين ، بتنسيق من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بعد شهر رمضان لتتبع النازحين من ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل أفضل وجمع تفاصيل عن الموقع والاحتياجات والمخاوف.

حوالي 78 بالمائة من المعوقين المهجرين يفتقرون للقدرة على الوصول إلى الحاجات الأساسية كما ذكر خلال فترة الطوارئ وما بعد الطوارئ.

الاستجابة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة

الأشخاص ذوو الإعاقة – يقدر أنهم يشكلون 2,4 بالمائة من السكان - هم إحدى المجموعات الأكثر ضعفاً في أوقات الأزمات من حيث القدرة على الوصول إلى خدمات الطوارئ. وفي أعقاب الأعمال القتالية في صيف 2014، أطلقت المنظمة الدولية للمعوقين بالشراكة مع أربعة من مقدمي الخدمة للمعاقين،[8] مشروعاً للاستجابة في حالات الطوارئ لتلبية الحاجات الملحة للمعوقين. و تم تنفيذ هذا المشروع في الفترة من آب/أغسطس 2014 حتى نهاية شباط/فبراير 2015.

استفاد ما مجموعه 6,475 شخصاً ضعيفا من المشروع: 4,385 شخصاً معوقاً (1,986 من الإناث و2,399 من الذكور) و2,090 مصاباً (المعاقون: 679 من الإناث و 1,411 من الذكور). وحوالي 78 بالمائة من المعوقين المهجرين يفتقرون للقدرة على االوصول إلى الحاجات الأساسية كما ذكر خلال فترة الطوارئ وما بعد الطوارئ، في حين ذكر أن 48 بالمائة منهم يفتقرون للقدرة على الوصول إلى الخدمات المتخصصة التي يحتاجونها.

كجزء من هذا المشروع، تبرعت المنظمة الدولية للمعاقين بـ 648 جهازاً للمساعدة على الحركة، ومواد غير غذائية ومواد علاجية للمستشفيات خلال الأعمال القتالية لتوزيعها على المعاقين. وبعد وقف إطلاق النار مباشرة، دعمت المنظمة شركائها في المحافظات الخمس من أجل توفير خدمات التأهيل متعددة الاختصاصات، بما في ذلك العلاج الطبيعي، والعلاج الوظيفي، والدعم النفسي

مهجرون ومعاقون

«كل ما أحتاجه هو كرسيّ الكهربائي حتى أستطيع التحرك من جديد كما اعتدت قبل الحرب».

أبو محمد، 53 عاماً، لاجيء مسجل وأب لتسعة أبناء، أصبح لاجئاً تازحاً عندما تم تدمير منزل أسرته في بيت حانون خلال الأعمال القتالية في تموز/يوليو وآب/أغسطس. وتفاقمت مشاكله كلاجئ لكونه معاق: ونصفه الأسفل مصاب بالشلل منذ أن كان في الثامنة من عمره ولا يستطيع المشي. دُمر كرسيه الكهربائي خلال الأعمال القتالية ويضطر أبناؤه الآن إلى حمله إلى كل مكان، وهو كرب أسرة، يواجه تحدياً صعباً في إعادة بناء أو تحسين ظروف مأوى أسرته حينما لا يستطيع الحركة.

ولدى سؤاله عن التحدي الأكبر الذي واجهه، قال أبو محمد: «كل ما أحتاجه هو كرسيّ الكهربائي حتى أستطيع التحرك من جديد كما اعتدت قبل الحرب».

خلال الأعمال القتالية في الصيف، بقيت الأسرة في مأوى تابع للأنروا في بيت حانون ومن ثم انتقلت إلى مأوى آخر في جباليا. وكان من الصعب جدا لأبي محمد البقاء في المأوى بسبب إعاقته. وتعاني زوجته أيضا من شلل في ذراعها اليسرى وجزء من ساقها. أصيب أحد أبنائهما في الرأس عندما تعرض المأوى في بيت حانون لنيران الجيش الإسرائيلي خلال الأعمال القتالية، مما أسفر عن مقتل عدة أفراد من العائلة الأكبر. الابن المصاب يحضر بانتظام إلى عيادة الأونروا لفحص ضغط دمه، وهو يعاني من صداع مستمر ونزيف متكرر في الأنف.

تضم الأسرة الممتدة 38 فرداً، جميعهم كانوا يعيشون في مبنى متعدد الطوابق دمر خلال العمليات القتالية. وعادوا الآن وأقاموا عدة مساكن مؤقتة في موقع منزلهم السابق. وأصوات إطلاق النار من منشأة تدريب عسكري إسرائيلية قريبة للغاية تخيف الأطفال. إن الظروف المعيشية للأسرة قاسية والعديد من أبناء أبو محمد وأحفاده يعانون من طفح جلدي في جميع أنحاء أجسادهم، بينما الأطفال الصغار يبكون كثيرا. ابن واحد، 16 عاماً ، ينقب بين الأنقاض ليبيع الطوب والاسمنت لإعادة استخدامها. وهذا أمر خطير للغاية بسبب وجود ذخيرة لم تنفجر من مخلفات الحرب، ولكن موارد الأسرة شحيحة لدرجة أنهم يشعرون أنه ليس هناك بديل.

المياه شحيحة جداً، مما يحد بشكل كبير من قدرة الأسرة على الاغتسال بشكل منتظم. لقد تلقوا بعض المساعدات الغذائية وأبو محمد يتلقى إعانة متواضعة من وزارة الشؤون الاجتماعية كل ثلاثة أشهر بسبب إعاقته. كما تلقوا لمرة واحدة حصة للاستئجار وإعانة للأثاث من الأونروا. وفي أيار/مايو، تمكنت أسرة أبو محمد من الانتقال إلى منزل متنقل في موقع التهجير المؤقت في بيت حانون. وقد أحيلت حالة الأسرة مرة أخرى إلى الأونروا، ولمجموعة الصحة والمنظمة الدولية للمعاقين للمتابعة.

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

أبو محمد وأسرته قرب مكان إقامتهم الحالي في بيت حانون

الاجتماعي، والتمريض وتضميد الجروح، والإحالة إلى خدمات أخرى، بالإضافة إلى توزيع الأجهزة المساعدة والمواد غير الغذائية. وتم توزيع ما مجموعه 27,696 دورة تأهيل متعددة الاختصاصات ، و 2,578 جهازاً مساعداً على الحركة و3,975 من المواد غير الغذائية للأشخاص الأكثر ضعفا المتضررين من الأزمة. وتم تقديم الدعم الفني والتدريب لفرق التوعية الشريكة لضمان جودة خدمات إعادة التأهيل لدعم المعاقين و ذوي العاهات. ويتوقع أن يعاني 148 شخصاً من بين 2,090 شخصاً ذوي عاهات (سبعة بالمائة) من إعاقة دائمة بسبب إعاقة جسدية وسيكون لدى 137 شخصاً أخرين (6,5 بالمائة) سيكون لديهم إعاقة دائمة بسبب عاهة حسية. [9]

أم الناصر: فرص «لإعادة البناء بشكل أفضل» في المناطق المقيد الوصول إليها، قطاع غزة

تدخلات لإصلاح الأضرار الزراعية الناتجة عن حرب صيف 2014 والتي أدت إلى موسم ناجح

وسط القيود المتواصلة المفروضة على الوصول وانعدام الأمن، وعلى الرغم من الأضرار الكبيرة التي لحقت بهم خلال الأعمال القتالية في تموز/يوليو- آب/أغسطس، تمكن المزارعون الفلسطينيون في قرية أم الناصر البدوية في شمال قطاع غزة من استكمال موسم ناجح. وكان هذا ممكنا، إلى حد كبير، بسبب الدعم المستمر المقدم من وكالات التنمية الإنسانية والجهات المانحة، بقيادة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة

تقع أم الناصر في المنطقة المقيد الوصول إليها بالقرب من سياج غزة الحدودي في محافظة بيت لاهيا. وهي موطن لحوالي 5,000 شخص، وهي واحدة من التجمّعات الأكثر فقراً وتهميشاً في قطاع غزة. تأسست القرية في عام 1997 بعد أن قامت السلطة الفلسطينية بتهجير الأسر البدوية من منطقة المسلخ العربي والمنطقة المحيطة بها (قرب بيت لاهيا) لإفساح المجال لمشروع إسكان. وفي عام 2009، خصصت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في قطاع غزة 1,000 دونم من الأراضي العامة إلى الشمال من القرية لاستخدام التجمّع، مخصصة دونمين لكل أسرة، ولكن ظلت قدرة التجمّع على زراعة الأرض محدودة للغاية بسبب القيود على الوصول التي يفرضها الجيش الإسرائيلي.

ساهم في إعداد هذا القسم منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

مكّن مشروع الاستصلاح في عام 2012 من استصلاح وزراعة 271 دونم من الأراضي موفرا لـ 125 أسرة من المزارعين إمكانية الوصول إلى سبل عيش مستدامة.

تمكنت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، منذ عام 2012، من خلال التنسيق القوي مع جميع المعنيين، من ضمان وصول ثابت وآمن للمواقع الزراعية وكذلك الملكية المحلية لاستثمارات المشروع في أم لناصر. في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بدعم من حكومة هولندا، مشروعا يهدف إلى المساعدة في استصلاح وزراعة حصص مخصصة من الأرض، جاعلاً 271 دونم من الأرض صالحة للاستخدام الزراعي ومزوداً 125 أسرة مزارعين بالقدرة على الوصول إلى سبل عيش مستدامة، بما في ذلك زراعة البطيخ، والقرع، والخيار والباذنجان. ولاحقاً، وبدعم من حكومة اليابان، تم إنشاء بئراً زراعياً لتحسين وصول المزارعين للمياه، في حين أن التمويل الإسباني ضمن الموارد الزراعية العينية لتعظيم كفاءة المحصول.

أحدثت الأعمال القتالية في تموز/يوليو- آب/أغسطس خسائر ثقيلة في القطاع الزراعي في غزة، مع أضرار قدرتها وزارة الزراعة الفلسطينية بنحو 500 مليون دولار أمريكي. وأضرت الأعمال القتالية بـ120 دونم من الأراضي المزروعة، وخطوط الأنابيب الفرعية لشبكات الري بالتنقيط والبئر الزراعي، وبالتالي منعت المزارعين من استخدام مساحات كبيرة من الأراضي، مما أثر سلبا على دخلهم.

سهلت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بدعم مالي من حكومة هولندا، عملية الانتعاش من خلال استصلاح الأراضي والبنى التحتية المتضررة، بما في ذلك إصلاح أو استبدال شبكات الري، وطريق زراعي وإعادة تأهيل بئر زراعي وغرفة المولد الخاص به – بقيمة تزيد عن 40,000 دولار أمريكي. وبحلول كانون الثاني/يناير عام 2015، كان المزارعون قادرين على زراعة حقولهم، مما أدى إلى محصول ربيع ناجح.

إن استصلاح الأراضي الصالحة للزراعة الواقعة على مسافة من 300 إلى 1,500 متر من السياج الحدودي، بتكلفة تقدر بنحو 55 مليون دولار أمريكي، ستغير سبل العيش لأكثر من 6,000 أسرة زراعية مهمشة

بالرغم من التأثير الكبير للحصار والأعمال القتالية المتكررة على المناطق المقيد الوصول إليها، ساهم استصلاح الأراضي في أم الناصر في الصمود وفي دعم سبل معيشة صغار المزارعين، محولا الأراضي المهجورة إلى أصول منتجة زراعيا. وعلى هذا النحو، فإنه يشكل سابقة لمزيد من الاستثمار في المناطق المقيد الوصول إليها، فضلا عن الحاجة إلى دعم وقوة المانحين، والتنسيق بين عدد من الأطراف المعنية ليكون هذا ممكناً.

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى أنه للاستفادة الكاملة من 21,640 دونم من الأراضي الصالحة للزراعة الواقعة على مسافة تتراوح بين 300 و1,500 متر من السياج الحدودي من خلال استصلاح الأراضي، والبنية التحتية المتعلقة بالوصول إلى المياه ونموذج أمثل للمحصول، سيتطلب استثماراً أولياً بقيمة 55 مليون دولار أمريكي. ويمكن أن يولد ذلك دخلاً سنوياً إجماليا قدره 79 مليون دولار أمريكي في غضون عامين - وهو مبلغ يمكن أن يغير سبل العيش لأكثر من 6,000 أسرة زراعية مهمشة، مع آثار إيجابية أوسع على الاقتصاد المحلي.

تصوير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)/عزام صالح

مزارعو أم الناصر يجنون محاصيل المناطق المستصلحة

ما هي المناطق المقيد الوصول إليها؟ [10]

مشيرة الى مخاوف أمنية، فرضت إسرائيل منذ عام 2000 قيوداً شديدة على وصول الفلسطينيين إلى البر والبحر، لتنشئ «منطقة عازلة» معروفة باسم «المناطق المقيد الوصول إليها». تستمر القيود المفروضة على الوصول في البر والبحر في تقويض أمن ومعيشة عشرات الآلاف من الفلسطينيين في غزة.

وعرّضت الطريقة التي تم فرض المنطقة المقيد الوصول إليها فيها حياة ورفاه أولئك الذين يأتون إلى محيط هذه المناطق المقيد الوصول إليها للخطر. يتم فرض القيود المفروضة على الوصول من خلال مجموعة من الآليات التي تشمل استخدام الذخيرة الحية وتدمير أو إتلاف ومصادرة الممتلكات سواء في البر أو في البحر.

يسمح للصيادين حالياً بالوصول إلى أقل من ثلث مناطق الصيد المخصصة بموجب اتفاقات أوسلو - 6 أميال بحرية من أصل 20 ميلاً بحرياً من الساحل. وتقدر خسائر صيد الأسماك المحتملة نتيجة القيود المفروضة على الوصول إلى أكثر من 1,000 طن سنوياً، مقارنة مع حصيلة الصيد المعادلة قبل عام 2000.

كانت الاتصالات الإسرائيلية المتعلقة بنطاق القيود على الوصول المفروضة على البر غير متناسقة. وفي حين كانت المنطقة التي فرضتها إسرائيل أولا في عام 2000 قد بلغت 150 متراً داخل غزة، فقد تم توسيعها إلى 300 متر في أيار/مايو عام 2009. وعملياً، وفي أوقات مختلفة، تم فرض «المنطقة المحظورة» على الأرض لتصل إلى 500 متر من السياج، مع وجود منطقة «عالية الخطر» تمتد إلى ما يصل الى 1,500 متر. منذ اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، تم تسهيل الوصول إلى المناطق المقيد الوصول إليها، مما سمح لبعض المزارعين بالوصول إلى أراضيهم بصورة منتظمة لمسافة تصل إلى 100 متر من السياج. غير أنّ السلطات الإسرائيلية أصدرت تصريحات متضاربة بشأن المناطق التي يمكن الوصول إليها والشروط المعمول بها، مما ولد مزيدا من الشك وانعدام الأمن.

وفي الآونة الأخيرة، برّر الجيش الإسرائيلي القيود والتدابير المفروضة على المناطق المقيد الوصول إليها في محيط السياج بالإشارة إلى المخاوف بشأن استخدام الفصائل المسلحة المحتمل لهذه المناطق لحفر الأنفاق داخل إسرائيل. تم اكتشاف عدد من هذه الأنفاق وتدميرها أثناء الأعمال القتالية في تموز/يوليو وآب/أغسطس.

منذ بداية عام 2014 (باستثناء الأعمال القتالية في الصيف)، وقعت غالبية الإصابات في البر في مناطق تبعد مسافة 300 متر من السياج، مؤثرة في المقام الأول على من يجمعون الأنقاض وعلى المتظاهرين.

غرفة مولد كهرباء مولها المانحون دُمرت خلال الأعمال القتالية عام 2014

تصوير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)/أدهم الخطيب

أكثر من 50 أسرة فلسطينية هُجرت مؤقتا أثناء تدريب عسكري إسرائيلي ضخم في غور الأردن

بعض التجمّعات تم تهجيرها مؤقتا لأكثر من 20 مرة منذ عام 2012.

اضطر، خلال شهر أيار/مايو، 320 شخصا على الأقل نصفهم من الأطفال إلى إخلاء منازلهم لمدة تصل إلى 12 ساعة في ثلاثة أيام متتالية لإفساح المجال للجيش الإسرائيلي ليجري تدريبات عسكرية كبيرة. وتعيش الأسر المتضررة في أربعة تجمّعات رعوية في شمال غور الأردن: حمصة البقيعة، وخربة راس الأحمر، وإبزيق، وحمامات المالح (الأخير قسم إلى ثلاث مناطق منفصلة المالح، والبرج والميتة).

وعلى الرغم من تسليم جميع التجمّعات أوامر إخلاء مكتوبة قبل أيام قليلة من التمرين، لم يتم توفير مكان بديل لها للبقاء فيه خلال فترة التمرين. وأفاد عدد قليل من الأسر المتضررة بوقوع خسائر في الممتلكات نتيجة للتمرين، بما في ذلك حرق أرض الرعي والأراضي الزراعية بالذخيرة الحية ومقتل العديد من الحملان حديثة الولادة التي لا يمكن إخلاؤها أو رعايتها.

يأتي هذا الحادث بعد فترة ثلاثة أشهر لم يسجل خلالها أي عملية تهجير مماثلة. بالرغم من ذلك، أصبحت التدريبات العسكرية الإسرائيلية التي تنطوي على التهجير المؤقت لتجمّعات بأكملها منهجية في السنوات الأخيرة، حيث سجل أكثر من 100 حادث مماثل منذ بداية عام 2012. وهُجرت بعض التجمّعات في شمال غور الأردن مؤقتا لأكثر من 20 مرة.

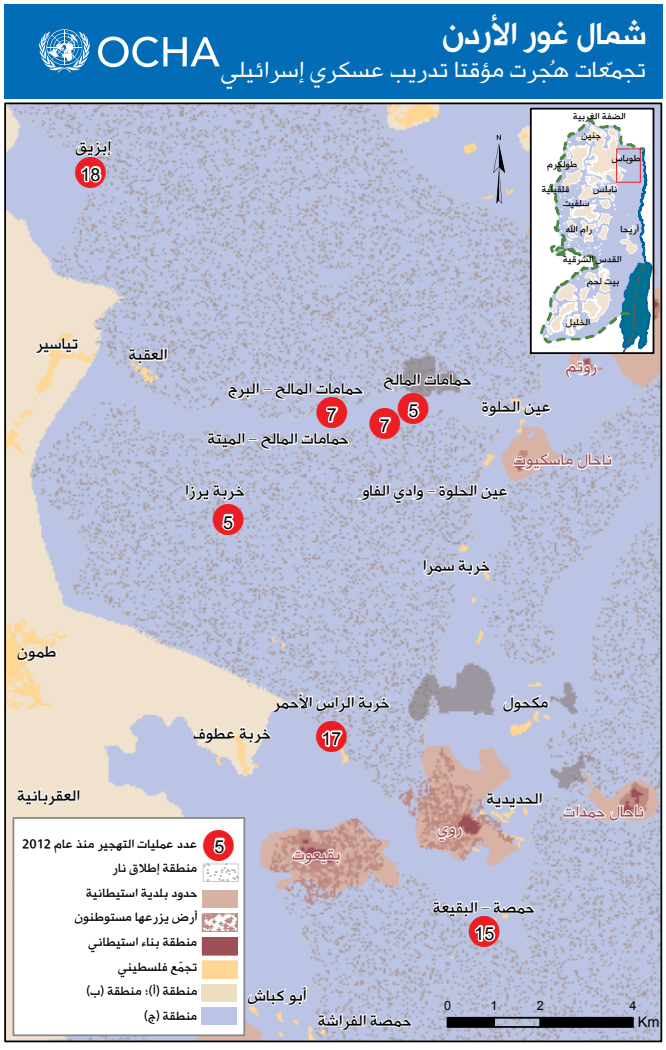

تجري التدريبات العسكرية في مناطق أعلن عنها «كمناطق إطلاق نار» تبلغ مساحتها ما يقرب من 18 بالمائة من الضفة الغربية و56 بالمائة من منطقة غور الأردن والبحر الميت. ويُحظر بصورة رسمية وجود المدنيين في هذه المناطق دون الحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية، وهي تصاريح نادراً ما يتم إصدارها. وبالرغم من ذلك، هناك 38 منطقة سكنية بدوية ورعوية على الأقل يقيم فيها أكثر من 6,200 نسمة تقع حاليا في هذه المناطق.[11] إنّ العديد من التجمّعات المتضررة كانت موجودة في هذه المناطق قبل الإعلان عنها مناطق مغلقة خلال السبعينات من القرن الماضي.

> *"هذه المرة، بقينا على في منطقة تبعد بضعة كيلومترات من تجمّعنا. لم يكن لدينا مأوى أو ظل لحمايتنا وحماية أطفالنا من أشعة الشمس الحارقة في هذا الوقت من السنة"*
>
> مواطنة مقيمة في حمصة البقيعة

مواطن من حمصة

بالإضافة إلى ذلك، هناك إحدى عشر بؤرة استيطانية إسرائيلية وبنية تحتية متعلقة بها تقع إما جزئيا أو كليا في مناطق إطلاق النار.[12] ولكن، لم تكن هناك أي تقارير عن عمليات إجلاء مماثلة تؤثر على سكان هذه المواقع في سياق التدريب العسكري.

هذا النوع من التهجير يعطل سبل العيش في التجمّع، حيث يضطر الناس للتحرك مع ماشيتهم إلى مناطق غير مناسبة. وهم يتكبدون خسائر نتيجة لوفاة الماشية وحرق المراعي. وغالبا ما تثير التدريبات حالة من الذعر بين الأطفال وتعوق الوصول إلى المدارس. وتؤدي هذه الممارسة إلى جانب القيود طويلة الأمد على الوصول إلى الأرض والخدمات، وهدم ومصادرة الممتلكات، والتحرش والعنف الذي يمارسه المستوطنون، إلى بيئة قسرية تساهم في الضغط على السكان الفلسطينيين لمغادرة هذه المناطق بشكل دائم.

ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية العام الماضي أن ضابطا رفيع المستوى في القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي أكد أن وتيرة ونطاق التدريب العسكري قد زادت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وخاصة في غور الأردن، وأن مثل هذه التدريبات تسهم في منع «البناء غير القانوني» في «مناطق إطلاق نار».[13]

بموجب القانون الإنساني الدولي، يمكن إجراء عمليات الإخلاء المؤقت فقط في سياق الأعمال القتالية الفعلية لحماية أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية تقتضي ذلك بشدة.

«النساء غادرن التجمّع على جرار زراعي. نحن لا يمكننا أن نمشي كل هذه المسافة الطويلة مع الأطفال؛ إحدى النساء حامل ولدينا نساء كبيرات في السن أيضا. وهذه المرة، بقينا في منطقة تبعد مسافة بضعة كيلومترات من تجمّعنا. لم يكن لدينا مأوى أو ظل ليحمينا ويحمي أطفالنا من أشعة الشمس الحارقة في هذا الوقت من السنة».

«هذه هي المرة الأولى التي أرى فيها مثل هذا التواجد الهائل للجنود والآليات العسكرية الثقيلة تجوب المنطقة. استمر التدريب لمدة أربعة أيام متتالية. تركنا التجمّع في اليوم الأول لأنني كنت مريضة وفضلت الذهاب إلى الطبيب. عدنا في اليوم التالي، وكان التدريب لا يزال مستمرا. وكانت كل المنطقة مغطاة بالغبار.»

مواطنة من خربة راس الأحمر

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

سكان من حمصة البقيعة يرعون ماشيتهم قرب التجمّع

انخفاض آخر في عمليات الهدم والتهجير المتعلق بها في المنطقة (ج) والقدس الشرقيّة

قرية في جنوب الخليل تواجه خطر التهجير القسري بشكل كبير

انخفض عدد المباني الفلسطينية التي هدمت أو تم تفكيكها والتي صادرتها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية في شهر أيار/مايو للشهر الثاني على التوالي. وعموماً، تم استهداف ما مجموعه 22 مبنى، مما أثر على 267 شخصاً، ولكن لم يسفر ذلك عن أي تهجير.

تقع ثمانية عشر من المباني المتضررة في المنطقة (ج) وتدعم سبل عيش الناس، بما في ذلك ثلاثة خزانات للمياه، وشبكتي مياه، ودفيئة زراعية واحدة، وستة مباني تجارية. من التجمّعات الثمانية المتضررة في المنطقة (ج)، تجمّع بدوي واحد/تجمّع رعوي والباقي قرى. وكانت المباني الأربعة المتبقية التي هُدمت في أيار/ مايو منازل قيد الإنشاء في أحياء رأس العمود وسلوان في القدس الشرقية.

ثمانية عشر من المباني التي تم هدمها كانت تقع في المنطقة (ج) وكانت تدعم سبل عيش الناس، بما في ذلك ثلاثة خزانات للمياه وشبكتي مياه، ودفيئة زراعية واحدة، وستة مباني تجارية.

وكان أربعة من المباني المتضررة في هذا الشهر قد مولتها جهات مانحة دولية. وصادرت السلطات الإسرائيلية في قرية حبلة (قلقيلية)، في منطقة يعزلها الجدار، ما لا يقل عن 3,000 متر من أنابيب مياه الري (اعتبرت كمبنى واحد) تم التبرع بها لاستبدال أنابيب قديمة تتسرب منها المياه. وفي حادث آخر تمّ تفكيك ومصادرة اثنتين من شبكات المياه الممولة من الجهات المانحة تخدم خمس أسر في تجمّع الجفتلك أبو عجاج البدوي الفلسطيني في غور الأردن. و البناء الرابع 800 متر من سياج زراعي طويل يحيط بـ 11 دونم من الأرض، دمر في قرية حوسان (بيت لحم)، مما أدى إلى تضرر أسرة مكونة من سبعة أفراد، بينهم ثلاثة أطفال.

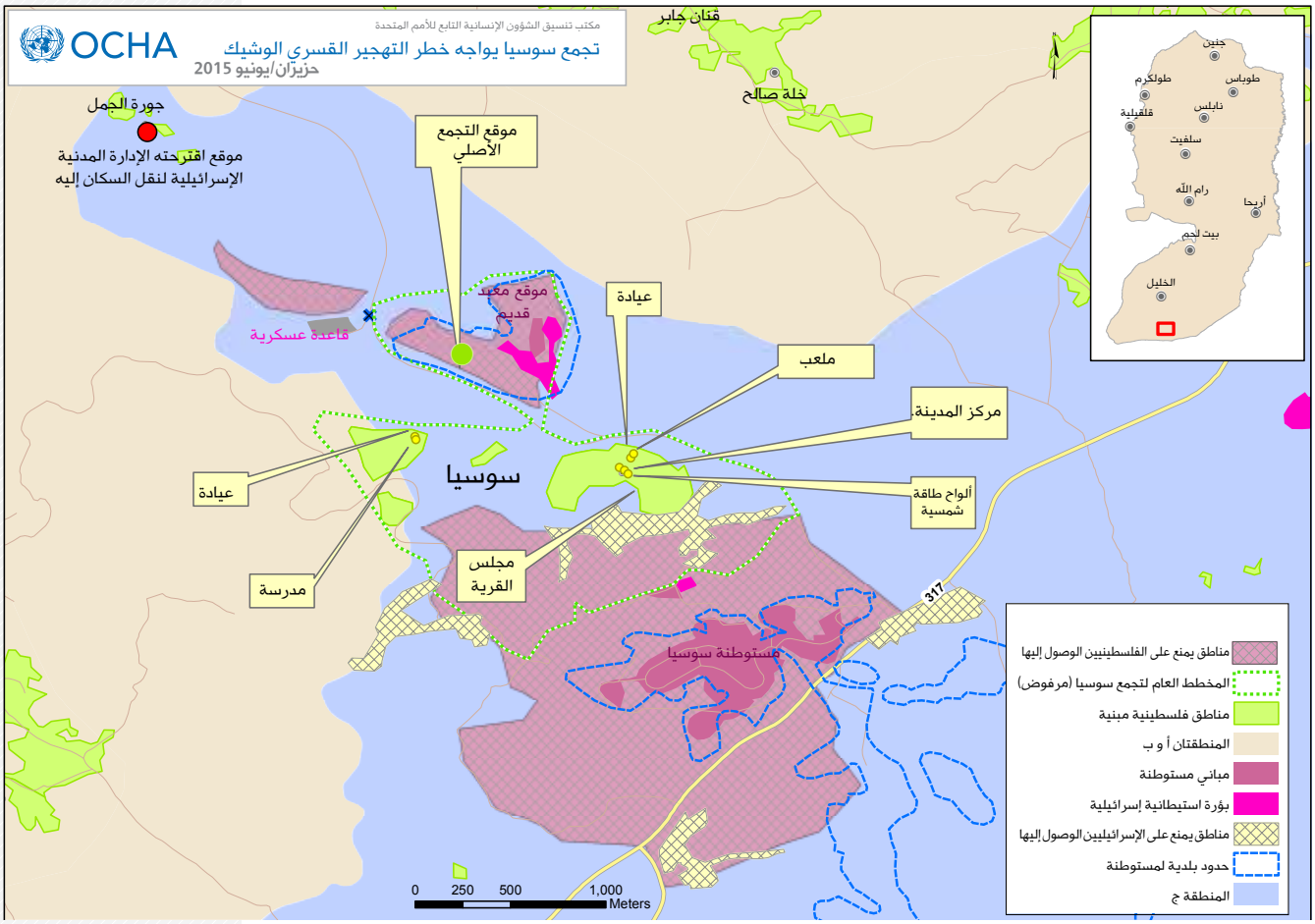

رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية، في أيار/مايو، طلبا للحصول على أمر قضائي مؤقت لتجميد تنفيذ أوامر هدم معلقة في قرية سوسيا، في جنوب محافظة الخليل، انتظارا لحكم بشأن التماس السكان للنظر في مخطط بديل. ويواجه ما مجموعه 170 مبنى تقع بالكامل في المنطقة (ج) في سوسيا، نصفها تقريبا بتمويل من المانحين الدوليين، أوامر هدم مماثلة يمكن تنفيذها في أية لحظة. وقد أشارت السلطات الإسرائيلية مؤخرا عن عزمها على «إعادة توطين» هذا التجمّع في موقع قريب، مما أثار مخاوف بشأن الترحيل القسري.

مباني ممولة من الجهات المانحة تلقت أوامر هدم/إيقاف العمل

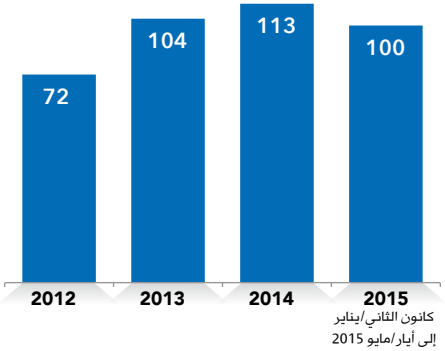

بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2015، هدمت السلطات الإسرائيلية أو فككت واستولت على ما مجموعه 239 منزلا فلسطينيا ومبنى لكسب الرزق. وهذا يشكل انخفاضا طفيفا (7 بالمائة) مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2014. وكان هناك انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين هُجروا نتيجة لعمليات الهدم (260 مقابل 629 شخصاً) نتيجة للزيادة في استهداف مباني متعلقة بسبل العيش في عام 2015 بدلا من المباني السكنية. وكما هو الحال في السنوات الماضية، وقعت غالبية عمليات الهدم في هذا العام في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، وخاصة في محافظة طوباس (86 مبنى)، تليها محافظات أريحا (61)، ونابلس (56) والقدس (43). ثلث المباني المتضررة في هذا العام كانت تقع في أحد عشر تجمّعا رعويا تقع داخل أو بالقرب من المناطق المغلقة لأغراض التدريب العسكري، أو «مناطق إطلاق النار».

منذ بداية عام 2015، هدمت السلطات الإسرائيلية أو أزالت 57 مبنى ممولاً من الجهات المانحة، وذلك يشكل انخفاضا بنسبة 30 بالمائة عن عدد المباني الممولة من الجهات المانحة المستهدفة في الفترة نفسها من عام 2014 (81 مبنى). من جهة أخرى، تلقى100 مبنى على الأقل ممولا من الجهات المانحة في أنحاء المنطقة (ج) أوامر هدم، أو إيقاف عمل أو إخلاء منذ بداية عام 2015، أي ما يقرب من 90 بالمائة من عدد من المباني المستهدفة بأوامر مماثلة في عام 2014 بكامله (113 مبنى).

مباني هدمت في الضفة الغربية

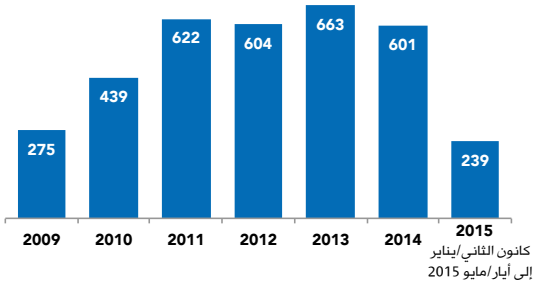

يواجه ما مجموعه 170 مبنى تقع بالكامل في المنطقة (ج) في سوسيا، نصفها تقريبا بتمويل من المانحين الدوليين، أوامر هدم مماثلة يمكن تنفيذها في أية لحظة.

الهوامش

1. بيانات عن التأثير على غير اللاجئين من ورقة الحقائق لمجموعة المأوى أيار / مايو 2015، http://www.shelterpalestine.org/Upload/Doc/761e7e8a-aecd-4638-b901-97ebebc315ae.pdf. بيانات عن التأثير على اللاجئين من تقرير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) حول أوضاع غزة 96، http://www.unrwa.org/newsroom/emergency-reports/gaza-situation-report-96
2. 138,406 من 169,717 وحدة سكنية.
3. تلقى 11,509 أسرة لاجئة المساعدة النقدية للاستئجار للفترة من 1/9/2014 إلى 31/12/2014؛ تلقى 3,740 أسرة غير لاجئة المساعدة النقدية للاستئجار من الآن وحتى 31/12/2015.
4. بسبب نقص التمويل، لم تتلق 48,200 أسرة حتى الآن الشريحة الأولى لأعمال الترميم للمأوى الخاص بها ولم تتلق 6,985 الشريحة الثانية لمواصلة أعمال الترميم.
5. تقرير مجموعة المأوى "تحديث استجابة غزة، 11 تشرين الأول / أكتوبر 2014" http://shelterpalestine.org/DocumentsDetails.aspx?id=51
6. التهجير في المناطق الحضرية خارج المخيمات - مبادرة يديرها المجلس النرويجي للاجئين. يستند المحتوى على معلومات قدمها المدير البلدي لبلدية بيت حانون وأحد أعضاء اللجنة الشعبية لحالات الطوارئ في بيت حانون والتي تمثل المهجرين داخليا في تلك المنطقة.
7. "اللاجئون الفلسطينيون" يتم تعريفهم بأنهم «أولئك الأشخاص الذين كان مكان إقامتهم الطبيعي في فلسطين خلال الفترة من 1 حزيران / يونيو 1946 حتى 15 أيار / مايو 1948، والذين فقدوا منزلهم وسبل معيشتهم على حد سواء نتيجة لحرب عام 1948".
8. الشركاء هم: جمعية بيتنا للتنمية المجتمعية في شمال غزة؛ ومؤسسة فلسطين المستقبل للطفولة في مدينة غزة؛ والجمعية الوطنية للتأهيل في المنطقة الوسطى وخان يونس؛ وجمعية المعوقين جسديا في رفح.
9. انظر المنظمة الدولية للمعاقين،تضميد شفاء الجروح، آذار / مارس 2015. http://abwab.ps/PwD_Rights/files/document/file1430209947.pdf
10. يستند هذا القسم على تقارير منتظمة حول قضايا حقوق الإنسان في المناطق المقيدة الوصول في غزة الصادر عن مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بصفته منسقا لمجموعة الحماية.
11. ورقة حقائق عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: التأثيرات السلبية «لمناطق الرماية» المعلنة من جانب إسرائيل في الضفة الغربية، آب / أغسطس 2012. https://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_firing_zone_factsheet_august_2012_arabic.pdf
12. تشمل البؤر الاستيطانية الواقعة جزئياً أو كلياً في مناطق إطلاق النار جدعونيم 777، هافات بنيامين الشرقية، متسبيه كيراميم، ومعاليه هاجيت؛ وأفيجاييل، وهافات ماعون، ومتسبيه يئير. وتشمل البنية التحتية الإضافية للمستوطنات مدرسة الفضاء والطيران في مستوطنة معاليه ادوميم. وجزء من مستوطنة ميفو حورون؛ وطريق التفافي جديد شرق مستوطنة بيت اريه (لم تفتح)؛ وجزء من محجر الياكيم بن آري.
13. عميرة هاس "ضابط يعترف، الجيش الإسرائيلي يستخدم مناطق إطلاق النار بالذخيرة الحية لطرد الفلسطينيين من مناطق الضفة الغربية»، هآرتس، 21 أيار / مايو 2014. http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/premium-1.591881 ؤرة استيطانية" أقامها مستوطنون دون ترخيص رسمي من قبل حكومة إسرائيل، وإن كان ذلك بموافقتها.

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_07_01_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.